



الإجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأراضي الرطبة

(رامسار، إيران، 1971)

"الأراضي الرطبة: موطن ووجهة"

بوخاريسنت، رومانيا، 6-13 تموز 2012

رامسار - مؤتمر الأطراف الحادي عشر مشروع القرار 11

البند الخامس عشر من الأجندة

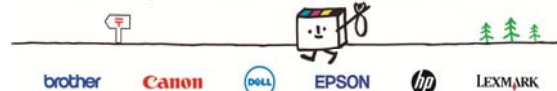
مشروع القرار XI.11

مبادئ تخطيط وإدارة الأراضي الرطبة الحضرية وشبه الحضرية

1. إذ يشير إلى الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف المتعاقدة، في المادة 3.1 من الاتفاقية المتعلقة بالأراضي الرطبة الهادفة، قدر الإمكان، إلى تحقيق الاستخدام الحكيم في جميع الأراضي الرطبة الواقعة في نطاقها، والحفاظ على الطابع البيئي لتلك الأراضي المدرجة في قائمة رامسار "الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية"؛
2. وإذ يدرك أن المستوطنات البشرية منذ عصور ما قبل التاريخ كانت مقترنة بالأراضي الرطبة وتعتمد عليها لإنتاج الغذاء وإمدادات المياه والتجارة والدفاع، من جملة أمور أخرى؛
3. ويؤكد، ولأغراض هذا القرار، أن "الأراضي الرطبة الحضرية" هي تلك الأراضي الرطبة الواقعة ضمن حدود المدن والقرى والمجتمعات الحضرية الأخرى وبأن "الأراضي الرطبة شبه الحضرية" هي تلك الأراضي الرطبة المتاخمة لمنطقة حضرية وتقع بين ضواحي تلك المنطقة وبين المناطق الريفية، ويشير إلى أن العديد من الأراضي الرطبة الأخرى الواقعة خارج المناطق البلدية المباشرة متصلة، هيدرولوجياً مثلاً، مع المستوطنات الحضرية؛



インクカートリッジリサイクルプロジェクト



4. وإذ يسلم بأن العالم يزداد تحضراً وأنه منذ منتصف العقد الأول من الألفية الثانية فإن أكثر من 50% من سكان الأرض يسكن في المدن والبلدات والمستوطنات الحضرية، وما يقلق بشأن هذا التوجه انه أصبح يشكل ضغطاً كبيراً ومتزايداً على الموارد الطبيعية داخل وخارج المناطق الحضرية؛
5. وإذ يدرك أن هذا التحول الغالب على عدد سكان الحضر يُتوقع أن يستمر بالنمو بمعدل متوسط يصل إلى حوالي 1.6% سنوياً في جميع أنحاء العالم، وبمعدلات نمو منخفضة في معظم البلدان المتقدمة، وبأعلى معدلات الاتساع الحضري في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً؛
6. وإذ يسلم بأن المناطق الحضرية ينتج عنها بالضرورة مجموعة من التأثيرات السلبية على البيئة، وعلى الأراضي الرطبة على وجه الخصوص، وتتفاوت هذه التأثيرات من حيث الدرجة والحجم والنطاق الجغرافي الذي يمتد دوماً إلى خارج حدود البلدية مما يترتب عليه تبعات على المستوى العالمي من حيث التأثيرات البيئية؛
7. وإذ يدرك أنه مع تزايد سرعة التحضر، تتعرض الأراضي الرطبة للتهديد بطريقتين رئيسيتين، وذلك من خلال:
 - (i) تحول الأراضي الرطبة بشكل مباشر إلى مناطق حضرية، سواء أكان ذلك مخططاً له أو بدون تخطيط، مؤدياً إلى مشاكل جسيمة مترافقة مع مشاكل الصرف الصحي الملوث، فقدان الموئل بشكل مباشر، الإفراط في استغلال المقيمين في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لنباتات وحيوانات الأراضي الرطبة والانتشار المتزايد للأنواع غير الأصلية الغازية؛ و
 - (ii) التأثيرات المتعلقة بالتهينة الحضرية التي تظال المستجمعات المائية، بما فيها الطلب المتزايد على المياه، تزايد وانتشار التلوث ونقاط مصادره، والحاجة إلى زيادة الإنتاج الزراعي، والطلب على الصناعات الاستخراجية لتوريد المواد اللازمة لتطوير البنية التحتية الحضرية، واحتياجات المياه لإنتاج الطاقة لسكان المدن المتنامي؛
8. إذ ينتابه القلق بشأن الإدارة غير المناسبة وغير المستدامة للأراضي الرطبة والتي من الممكن أن تؤدي إلى خفض مرونة المدن في مواجهتها للكوارث الطبيعية، كالفيضانات، وأمواج المد والزلازل، كما تعرض إعادة تهيئة المدن فيما بعد الكوارث للخطر؛
9. وإذ يؤكد أنه من أجل رفاه الأجيال القادمة والحفاظ على الأراضي الرطبة والتنوع الحيوي وخدماته التي يقدمها للناس، فمن الضروري أن يعتمد المجتمع منهجية أكثر استدامة للتحضر، ويسلم بالحاجة إلى حماية قاعدة الموارد الطبيعية التي تدعم المناطق الحضرية؛
10. وإذ يقر بأن الأراضي الرطبة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية توفر مجموعة من خدمات النظم البيئية، بما في ذلك توفير الغذاء وتحسين نوعية المياه والحفاظ على إمدادات مياه الشرب، والمساعدة في الأمن المائي والتخفيف من حدة الأخطار الطبيعية عن طريق تنظيم الفيضانات

والحد من هبوب العواصف، وإذ يدرك كذلك أن الوصول إلى المساحات الخضراء في المناطق الحضرية يمكن أن يساهم إيجابياً في رفاه الناس البدني والعقلي؛

11. وإذ يثق بأن المدن مع حسن التخطيط، والإشراف الجيد والتسيير، يمكن أن تكون قوة دافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للأجيال الحالية والمقبلة؛

12. ويعترف، مع ذلك، بأن الإدارة غير المناسبة للأراضي الرطبة الحضرية وكما هو الحال بالنسبة لأي أراضي رطبة، يمكن أن تسهم في ظهور الأخطار التي تهدد الرفاه الإنساني، عن طريق الأمراض مثل الملاريا أو عن طريق التنمية غير المستدامة في مناطق السهول الفيضانية، [على النحو المبين في مؤتمر الأطراف الحادي عشر مشروع القرار 12 حول "الأراضي الرطبة وصحة الإنسان"]؛

13. وإذ يشير إلى الطلب من هيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية (STRP) للاتفاقية، من قبل الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف المتعاقدة في القرار X.27، استكشاف الروابط التعاونية مع "برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية" (مؤئل - الأمم المتحدة) حول تعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية للمدن والبلدات فيما يتعلق بالأراضي الرطبة والمياه وإعداد مبادئ توجيهية لتسيير الأراضي الرطبة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية؛

14. واعترافاً بالدور الذي يمكن أن تؤديه الأراضي الرطبة، بما فيها الأراضي الرطبة الحضرية، وبأن تنفيذ اتفاقية رامسار يمكن أن يسهم في تحقيق "الأهداف الإنمائية للألفية" (MDGs)، [على النحو المشار إليه في المرفق 1 من مؤتمر الأطراف المتعاقدة الحادي عشر مشروع القرار 12]؛

15. إذ يشير إلى القرارات XI/28 من اتفاقية التنوع الحيوي (CBD) لمؤتمر الأطراف التاسع (2008) حول "تعزيز مشاركة المدن والسلطات المحلية"، والقرار X/22 من اتفاقية التنوع الحيوي لمؤتمر الأطراف العاشر (2010) حول "خطة عمل بشأن الحكومات المحلية والمدن والسلطات المحلية الأخرى من أجل التنوع الحيوي"، وإعلان ايتشى/ناغويا حول السلطات المحلية والتنوع الحيوي الذي اعتمد من قبل مؤتمر قمة التنوع الحيوي للمدن في ناغويا في الفترة من 24 إلى 26 أكتوبر 2010، وإذ يشير كذلك إلى أن القرار IX/28 لاتفاقية التنوع الحيوي قد اعترف بالتوسع الحضري العالمي السريع للسكان وأهمية إمدادات المياه للمدن، وحث الأطراف والحكومات الأخرى على حماية التنوع الحيوي وخدمات النظم البيئية التي توفرها الأراضي الرطبة الحضرية وشبه الحضرية ضمن صلاحيتها؛

16. ويشير كذلك أن القرار 23/4 الصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مؤئل - الأمم المتحدة (2011) حول "التنمية الحضرية المستدامة من خلال توسيع نطاق الوصول العادل للأرض، والسكن، والخدمات الأساسية والبنية التحتية" - تحديداً لوائح برنامج مؤئل الأمم

المتحدة- للنهوض بالمدن والتنوع الحيوي، بما في ذلك الأراضي الرطبة، وخدمات النظم البيئية، كجزء من استراتيجيتها للتنمية الحضرية المستدامة؛

17. وإذ يرحب بالفرص المتاحة لتوسيع نطاق التعاون بين مجموعة من الجهات التالية: اتفاقية التنوع الحيوي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مياه- الأمم المتحدة، والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية (ICLEI) وشركاء المنظمة الدولية لاتفاقية رامسار (IOPS)، ومدن فردية؛ و
18. ويعرب عن امتنانه لهئية مراجعة القضايا العلمية والتقنية (STRP) لتطوير المبادئ المرفقة بهذا القرار وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومجموعة "دانون" على دعمهم لهذا العمل؛

مؤتمر الأطراف المتعاقدة

19. إذ يرحب "بمبادئ التخطيط والإدارة المستدامين للأراضي الرطبة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية" المرفقة بهذا القرار، ويسلم بأن "المبادئ" هذه يمكن تطبيقها كذلك على التخطيط المكانية والإدارة في المناطق الريفية، حسبما تقتضي الحاجة، ويحث الأطراف المتعاقدة والحكومات الأخرى على التصرف بناء على تلك المبادئ، والعمل على تعميمها على الأطراف المعنية الأخرى (بما في ذلك من خلال ترجمتها إلى اللغات المحلية)، والسعي لضمان العمل على تناولها من قبل مختلف القطاعات والمستويات الحكومية المسؤولة عن تخطيط وإدارة البيئات الحضرية وشبه الحضرية؛
20. وإذ يحث "الأطراف المتعاقدة" على مواصلة تعزيز الاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة في البيئات الحضرية والمحيط بها، وكذلك الأراضي الرطبة الواقعة خارج المناطق الحضرية والمتأثرة بالأنشطة والتنمية في تلك المناطق، ودمج هذه المنهجية مع المبادئ الأساسية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة وتوفير المأوى المناسب للجميع، كمساهمة في تحقيق "الأهداف الإنمائية للألفية"؛
21. ويعترف بأنه يمكن تخطيط وإدارة التنمية الحضرية بطرق مستدامة ويحث الأطراف المتعاقدة ويدعو المنظمات الأخرى ذات العلاقة على رفع مستوى الوعي، وتوفير التوجيه حول أهمية الأراضي الرطبة كمصدر خدمات لفائدة سكان المناطق الحضرية، إضافة إلى كون تلك الأراضي بمثابة البنية التحتية الأساسية لإدارة المياه وتنظيم تأثيرات التحضر؛
22. إذ يحث الأطراف المتعاقدة على تعزيز دمج "مبادئ تخطيط وإدارة الأراضي الرطبة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية" بشكل مسبق ضمن السياسات الوطنية، ويوصي بنشرها على نطاق واسع بهدف زيادة الوعي حول تقييم وإدارة الأراضي الرطبة كبنية تحتية لإدارة المياه في المناطق الحضرية؛

23. ويدعو "الأطراف المتعاقدة"، من خلال نقاط الاتصال الوطنية التابعة لهيئات مراجعة القضايا العلمية والتقنية لديهم، إلى مواصلة تقديم المشورة للهيئة بشأن القضايا الناشئة المتعلقة بحماية وتحسين وإدارة الأراضي الرطبة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية؛

24. ويطلب من الأمانة العامة لرامسار وهيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية مواصلة تطوير مبادرات تعاونية مع برنامج " الأمم المتحدة للموائل " (بما في ذلك من خلال برنامج المدن المستدامة)، واتفاقية التنوع الحيوي، والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية (ICLEI) وشركاء المنظمة الدولية لاتفاقية رامسار (IOPS) وغيرهم من المعنيين بالشؤون الحضرية، بما في ذلك المدن المنفردة، بهدف تعزيز مشاريع تطوير مواقع إرشادية والتي من شأنها إفادة المجتمعات المحلية الحضرية وتشجيع الاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة؛

25. وإذ يطلب كذلك من الأمانة العامة وهيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية، "وموائل-الأمم المتحدة"، المساعدة في برنامج المدن المستدامة، وكذلك الوكالات الدولية والوطنية ذات العلاقة القيام بتطوير المزيد من التوجيهات لمختلف المعنيين، بما في ذلك المبادئ المرفقة المنصوص عليها في المادة 4، التي ستسهم في الإدارة المستدامة للأراضي الرطبة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، ورفع تقرير حول التقدم الذي تم إحرازه إلى اللجنة الدائمة ومؤتمر الأطراف.

المرفق

مبادئ تخطيط وإدارة الأراضي الرطبة الحضرية وشبه الحضرية

المحتويات

1. معلومات أساسية
2. أهداف المبادئ وقطاعها المستهدف
3. مبادئ تخطيط وإدارة الأراضي الرطبة الحضرية وشبه الحضرية
 - 3، 1 مبادئ السياسة
 - 3، 2 مبادئ عملية
4. فرص وأولويات التنمية المستقبلية ودمج التوجيهات في تخطيط وإدارة الأراضي الرطبة الحضرية وشبه الحضرية
 - 4، 1 أولويات مباشرة
 - 4، 2 أولويات على المدى الأطول
 - 4، 3 المنتجات المستقبلية المحتملة

الملحق. قضايا جوهرية وحلول محتملة للتخطيط والإدارة المستقبليين المستدامين في الأراضي الرطبة
الحضرية وشبه الحضرية

1. معلومات أساسية

1. اعتمد الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف المتعاقدة لاتفاقية رامسار في عام 2008 القرار

X.27 بشأن الأراضي الرطبة والتمدن، الذي سلم بأن الأراضي الرطبة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية يمكنها تقديم مجموعة من خدمات النظم البيئية الهامة - منافع للناس- ولكن أيضا في العديد من البلدان فإن الأراضي الرطبة تتعرض للتدهور المتزايد كنتيجة لانتشار التمدن.

2. تم إعداد المبادئ التالية لتخطيط وإدارة الأراضي الرطبة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية

بشكل مشترك ما بين هيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية (STRP)، و"موائل- الأمم المتحدة" (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)، والمعنيين الآخرين، بمن فيهم المنظمات الدولية الشريكة لرامسار والأمانة العامة لاتفاقية التنوع الحيوي فيما يتعلق بالشراكة العالمية حول التنوع الحيوي والمدن. ولعل هذا الجهد هو الخطوة الأولى في الاستجابة للطلب الوارد في X.27 للارشادات المتعلقة بإدارة الأراضي الرطبة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية بما يتوافق مع منهجية النظام البيئي، الآخذ بالاعتبار قضايا من مثل التغير المناخي، خدمات النظم البيئية، إنتاج الغذاء، الصحة البشرية، وسبل العيش. وتهدف هذه المبادئ إلى توفير إطار عمل للتوجيهات العامة، كما هو وارد في الشكل 1 القسم 4 أدناه، وهي غير ملزمة قانونياً.

3. إن العمل على إعداد هذه المبادئ شكل جزءاً من المرحلة الأولى لتعاون متنامٍ ومستمر بين

اتفاقية رامسار، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "موائل- الأمم المتحدة"، في اعترافهم بأهمية تشجيع المجتمع لتبني منهجية أكثر استدامة في التحضر، وتعترف بالحاجة لحماية قاعدة الموارد الطبيعية التي تغذي المناطق الحضرية.

4. إن المزيد من المعلومات الأساسية حول القضايا التي تناولتها المبادئ المتعلقة بالاستخدام

الحكيم للأراضي الرطبة في ظل تحضر متزايد في العالم، وأهمية الحفاظ على الأراضي الرطبة الحضرية وشبه الحضرية من أجل الخدمات التي تقدمها ومساهمتها في الرفاه الإنساني وارد في المؤتمر الحادي عشر للأطراف المتعاقدة [DOC. Xx].

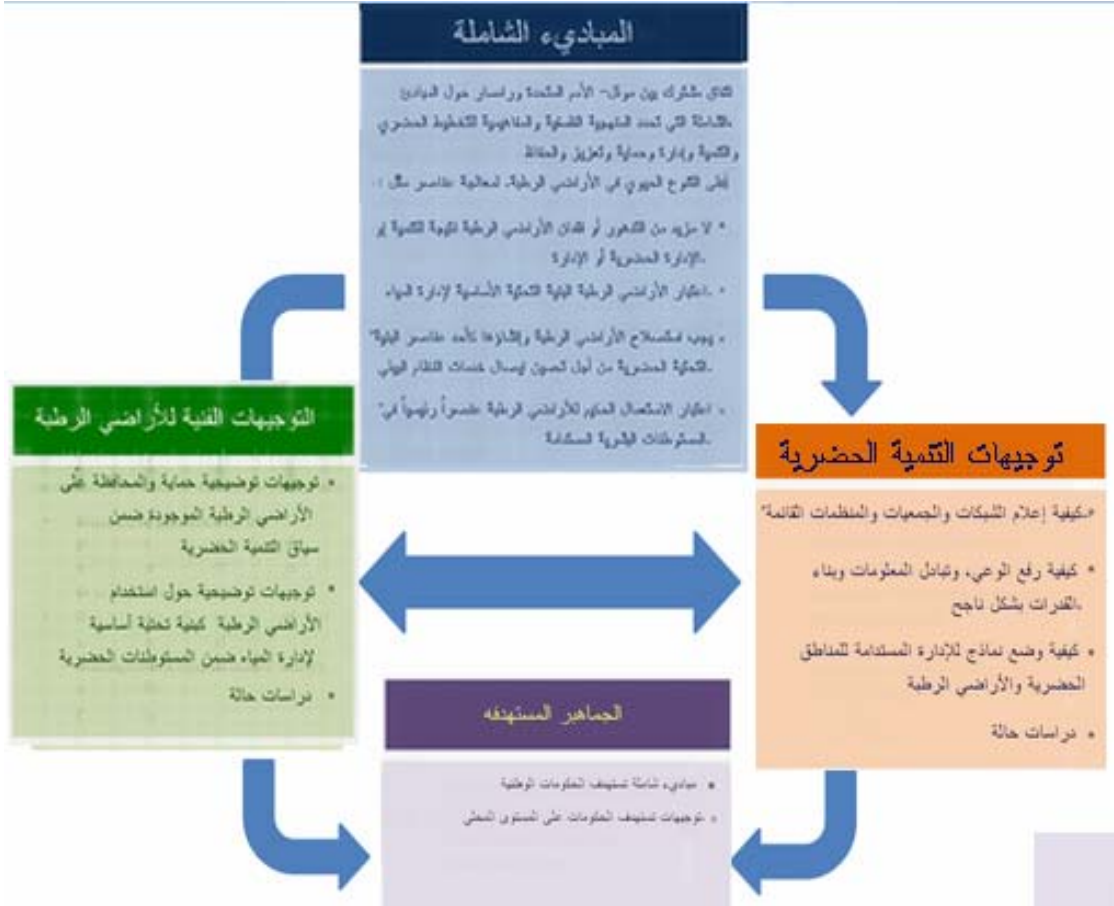
5. لوحظ في الاجتماع الثالث والأربعون للجنة الدائمة لرامسار، أن المبادئ المنصوص عليها في

الفقرة 3 أدناه يمكن تطبيقها أيضا على نطاق أوسع في استخدام الأرض (المكان) وتخطيط وإدارة الأراضي الرطبة في الأوساط الريفية.

2. أهداف المبادئ وقطاعها المستهدف

6. تقليدياً، كانت النظرة إلى الحفاظ على التنوع الحيوي وإدارة النظم البيئية على أنهما يقعان ضمن مجال ومسؤولية الحكومات الوطنية، مع القليل من الاهتمام أو التركيز على مستوى الإدارة المحلية. بيد أنه مؤخراً، تم الاعتراف بأن دور الحكم المحلي يزداد أهميةً وقيمةً، لا سيما في ضوء التحضر السريع.
7. ينبغي على التوجيهات في إدارة الأراضي الرطبة وتنوعها الحيوي في المناطق الحضرية والمحيطية بها أن تعرض كيفية تطبيق 'الأدوات' (أو السياسات) بأقصى فاعلية قبل تطوير أدوات/ سياسات جديدة أو أصلية.
8. لتسهيل هذه العملية، من المهم أن يكون هناك تقارب في اللغة والتفاهم بين مخططي المدن والمديرين وخبراء حماية وإدارة الأراضي الرطبة. أما الخطوة الأساسية، فهي وضع المبادئ العامة التي تخاطب هؤلاء وفي نفس الوقت يمكن استخدامها لتوجيه تطوير السياسات وتنفيذ الأدوات العملية.
9. كون هذه المبادئ قد وضعت بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وأصحاب المصلحة المعنيين، فهي تعكس فلسفات جماعية لعدة منظمات وموجهة إلى مجموعة جماهيرية واسعة.
10. فيما العديد من القضايا المتعلقة بالتوسع الحضري والأراضي الرطبة هي ذات طابع عالمي، هناك حاجة أيضاً إلى الاعتراف بالفروق بين العالم المتقدم والنامي، وبين المعنيين على المستوى الوطني والمستوى المحلي.
11. لذلك، يجب أن يكون الجمهور المستهدف أولاً هو تلك الوزارات الحكومية الوطنية المسؤولة عن التنمية الحضرية في الدول النامية، لتعزيز إدراكهم للطرق التي يمكن من خلالها أن يساهم الحفاظ على الأراضي الرطبة في تحقيق "الأهداف الإنمائية للألفية" (انظر، على سبيل المثال، [مؤتمر الأطراف الحادي عشر، مشروع القرار 12، المرفق 1، حول الأراضي الرطبة والصحة]). ثم ومن خلال السياسات الوطنية، هناك حاجة لتتابع المبادئ في مستويات التخطيط والتنمية الإقليمية والمحلية، وإحالتها إلى الوزارات الأخرى المسؤولة عن الإدارة والتخطيط البيئي المتعلق بالمناطق الحضرية.
12. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لضمان أن تكون المنظمات الدولية على علم ، بمن فيهم موائل الأمم المتحدة، واتفاقية التنوع الحيوي، والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية-الحكومات المحلية للاستدامة. كذلك، يجب نشر المعلومات بين مدراء الأراضي الرطبة -مثلاً- المنخرطين مباشرة في الإدارة والاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية.

13. إن هذه المبادئ توفر مجرد خطوة أولى في إرساء قواعد التطوير اللاحق لتوجيهات التنفيذ العملي للتنمية الحضرية وإدارة الأراضي الرطبة الحضرية، فيما يتعلق بإدارة تلك الأراضي، والتخطيط الحضري، وتنمية المجتمعات المحلية (انظر الشكل 1).



الشكل 1. العلاقة بين المبادئ الجامعة وتطوير التوجيهات العملية لمختلف القطاعات

3. مبادئ تخطيط وإدارة الأراضي الرطبة الحضرية وشبه الحضرية
14. تغطي المبادئ المبينة أدناه كل من مستويات ممارسة السياسة والتنفيذ ذات الاهتمام. فالتحديات الرئيسية التي تم تحديدها حول الأراضي الرطبة والتوسع الحضري، والتي شكلت أساساً لإعداد المبادئ، تم سردها في الملحق.

3، 1 مبادئ السياسة

15. إن التوصيات الأربع التالية المتعلقة بالسياسات تمثل عناوين رئيسة لرسائل ينبغي على الحكومات الوطنية النظر فيها وتنفيذها لدى وضع سياسات تتناول كلاً من التخطيط والإدارة الحضرية والاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة:

مبدأ السياسة 1: الأراضي الرطبة ونطاق الخدمات التي تقدمها هي عناصر أساسية للبنية التحتية الداعمة للمستوطنات الحضرية وشبه الحضرية.

مبدأ السياسة 2: يسهم الاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة بالاستدامة الاجتماعية والبيئية للمناطق الحضرية وشبه الحضرية.

مبدأ السياسة 3: أي مزيد من التدهور أو خسارة في الأراضي الرطبة، الناتج عن التنمية أو الإدارة الحضرية ينبغي تقليصه إلى الحد الأدنى، والقيام بتعويضه بالشكل الملائم.

مبدأ السياسة 4: إن المشاركة الكاملة للمجتمعات المحلية في عمليات التخطيط الحضري وصنع القرار في إدارة الأراضي الرطبة أمر حيوي لإقامة المستوطنات الحضرية وشبه الحضرية المستدامة.

2, 3 مبادئ عملية

16. إن تنفيذ مبادئ السياسة يجب أن يعمل على تحفيز مجموعة من التدابير العملية التي يمكن أن تؤدي مجتمعة إلى المزيد من التنمية الحضرية الأكثر استدامة إلى جانب المحافظة الأفضل وتحسين الأراضي الرطبة. ويوصى بالمبادئ العملية، أو أفضل الممارسات التالية ب:

المبدأ العملي 1: استصلاح وإنشاء الأراضي الرطبة

(i) يجب استصلاح وإنشاء الأراضي الرطبة كعنصر من عناصر المناطق الحضرية، وخاصة إدارة المياه، والبنية التحتية لتحسين إيصال خدمات النظم البيئية.

المبدأ العملي 2: إدراك قيمة الأراضي الرطبة

(i) يجب تعقب فرص السعي للحد من الفقر الحضري، من خلال تحسين خدمات النظم البيئية للأراضي الرطبة.

(ii) يجب الأخذ بعين الاعتبار في المقايضات التي تشمل كلاً من السوق والدولة من حيث خيارات سبل العيش وتقاسم المنافع الاقتصادية.

(iii) ينبغي تطبيق نظم الحوافز مثل الدفع مقابل الخدمات البيئية داخل وخارج البيئات الحضرية وذلك لحماية الأراضي الرطبة.

(iv) يجب توضيح قيم الأراضي الرطبة للمخططين الحضريين بشكل أوضح لغرض تدعيم صنع القرار. كما يجب معرفة تكاليف فقدان وتدهور الأراضي الرطبة بدقة ضمن إطار التنمية الحضرية.

المبدأ العملي 3: انخراط المعنيين

(i) إن التنمية الحضرية وإدارة الأراضي الرطبة يجب أن يعتمدا على مبادئ الشمولية والتعزيز ومشاركة المجتمعات المحلية

(ii) اعتماد حوكمة التنمية الحضرية وإدارة الأراضي الرطبة يجب أن تعتمد على المقاربة التشاركية، بمساهمة جميع المعنيين، وكذلك اعتماد اللامركزية إلى أدنى مجال ممكن.

المبدأ العملي 4: التخطيط المتكامل

(i) استخدام التخطيط المواضيعي كأداة أساسية للحفاظ على الأراضي الرطبة والخدمات البيئية داخل وخارج المستوطنات الحضرية على حد سواء.

(ii) مراعاة تناول الأراضي الرطبة في التخطيط الحضري بشكل متكامل مع غيرها من عناصر التخطيط المكاني (مثل إدارة الموارد المائية، تنمية البنية التحتية للنقل، والإنتاج الزراعي، وإمدادات الوقود، إلخ).

(iii) تحديد مواقع بديلة للتنمية الحضرية التي تم التخطيط لها (التنمية العمرانية الرسمية وغير الرسمية على حد سواء) بحيث لا يؤدي إلى فقدان أو تدهور في الأراضي الرطبة.

4. فرص وأولويات التنمية المستقبلية ودمج التوجيه في تخطيط وإدارة الأراضي الرطبة الحضرية وشبه الحضرية

1، 4 أولويات مباشرة

17. على المدى القصير هناك حاجة لضمان نشر وتبني المبادئ الواردة في القسم 3 أعلاه على نطاق واسع. ولتحقيق ذلك، لا بد من تعاون مسبقٍ ومستمرٍ بين العديد من المعنيين والمنظمات. ونظراً لمحدودية الموارد، فإنه من الضروري أن يتم تحديد الأولويات - وتتمثل الأهداف المحورية الأولية للتكامل والتعاون المباشرين فيما يلي:

(i) **الشراكة العالمية للمدن والتنوع الحيوي**. يتم تيسير الشراكة العالمية للمدن والتنوع الحيوي من قبل الأمانة العامة لاتفاقية التنوع الحيوي بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، وموائل - الأمم المتحدة UN-HABITAT، والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية (ICLEI)، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) - العدد التنزلي 2010، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث UNITAR، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNESCO، والفريق التوجيهي من رؤساء بلديات كوريتيبيا ومونتريال، بون، ناغويا وجوهانسبرغ، للجمع بين المبادرات القائمة المتعلقة بالمدن والتنوع الحيوي. إن الهدف من هذه الشراكة هو إشراك المدن لمحاربة فقدان التنوع الحيوي بحلول عام 2010، مما يساعد الحكومات الوطنية والمحلية من خلال توفير مواد لرفع التوعية وتنظيم ورشات عمل ودورات تدريبية وتطوير أدوات، وإشراك المدن في الاجتماعات الدولية المتعلقة بالتنوع الحيوي.

(ii) **موائل - الأمم المتحدة، برنامج المدن المستدامة (SCP)**. إن برنامج المدن المستدامة هو مرفق انبثق عن شراكة بين موائل - الأمم المتحدة/ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أنشئ في

أوائل التسعينات لبناء القدرات في مجال الإدارة والتخطيط البيئي الحضري. هذا البرنامج يستهدف السلطات المحلية الحضرية وشركائهم و يقوم على أساس المنهجية التشاركية بين المعنيين على نطاق واسع.

(iii) **العمل المحلي للتنوع الحيوي (LAB) - (ICLEI)**، هو برنامج التنوع الحيوي الحضري العالمي، منسق من قبل كل من المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية- والحكومات المحلية للاستدامة. بدأت ريادة شبكة العمل المحلي للتنوع الحيوي LAB Pioneer WorkNet في عام 2006 مع مجموعة منتقاة من السلطات المحلية والإقليمية من جميع أنحاء العالم، يمثلون أكثر من 54 مليون مواطن. هذه السلطة/ السلطات هي عبارة عن قادة دوليين في إدارة وحماية التنوع الحيوي على المستوى المحلي، ويشار إليهم 'برواد العمل المحلي للتنوع الحيوي'.

18. تتيح هذه الشبكات والمنظمات الإمكانية لترسيخ المبادئ ضمن مجموعة من المبادرات الموازية، وتكفل أخذ الاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة بالاعتبار على نحو مناسب ضمن التخطيط والتنمية الحضرية. وبوجه خاص، هناك فرصة مباشرة لإدراج المبادئ التوجيهية للأراضي الرطبة في إطار العمل الناجح والقائم لبرنامج المدن المستدامة، موائل- الأمم المتحدة.

2، 4 أولويات على المدى البعيد

19. إن التكامل بين البرامج الثلاثة المحدد أعلاه يمثل بداية عملية وليس نهايتها. والمطلوب هو مشاركة مسبقة في المستقبل من قبل الهيئات التابعة لاتفاقية رامسار لضمان تطبيق هذه المبادئ وتنفيذها. وبالمثل، فإن التقدم الذي يتم إحرازه في المبادئ التوجيهية للأراضي الرطبة على نطاق أوسع، على سبيل المثال، في مجال الصحة البشرية (انظر [مؤتمر الأطراف الحادي عشر، مشروع القرار 12]) والقضاء على الفقر (انظر [مؤتمر الأطراف الحادي عشر، مشروع القرار 13])، فسيكون من الضروري إدراج مجالات العمل تلك ضمن جداول أعمال التحضر الأعم.

20. لضمان أن الأراضي الرطبة قد أعطيت الاهتمام الذي تستحقه، وأن تلك المبادئ وأي مواد توجيهية جاءت لاحقاً قد تم إدراجها تماماً في التخطيط والإدارة الحضرية، فلا بد من استمرارية الالتزام بها. فتطور العلوم الاجتماعية والبيئية المحيطة بالمستوطنات الحضرية يتم بصورة سريعة والفرص المتاحة لجمع المعلومات ونشرها كثيرة.

3، 4 المنتجات المستقبلية المحتملة

21. لفتت عملية وضع المبادئ الانتباه إلى الرغبة بمزيد من المنتجات، والمبادئ بحد ذاتها تشكل قاعدة لوضع السياسات. وقد تم تحديد المنتجين التاليين:

(i) معلومات للسلطات المحلية، وإدارات التخطيط، والسلطات البلدية للأراضي الرطبة والتخطيط والإدارة الحضرية؛و

(ii) معلومات لمدراء الأراضي الرطبة المحلية حول التوسع الحضري وتخطيط وإدارة الأراضي الرطبة.

22. إن المدن هي عبارة عن كيانات ديناميكية. وكثيراً ما يمكن تنفيذ القرارات على مستوى المدينة الذي بدوره يشكل محفزاً لاعتماد القرارات بشكل أوسع على المستوى الوطني. وإدراكاً لهذا، لا بد من استهداف الجمهور على مستوى المدينة بطريقة جماعية. إذ لا بد من توفير المعلومات والتوجيهات العملية للمسؤولين المحليين ومسؤولي البلدية والسلطات الإدارية للتخطيط حول عدة قضايا ذات علاقة بالأراضي الرطبة وتتضمن:

- زيادة الوعي والاتصالات، والتعليم والمشاركة والتوعية (CEPA)؛
- رسم الخرائط (أنواع الأراضي الرطبة وتصنيفها)؛
- فهم وتقييم قيم الأراضي الرطبة وخدمات النظم البيئية؛
- تحديد وتخفيف التهديدات والتأثيرات، بما فيها ما هو متعلق بالتغير المناخي؛
- الإقرار بما يوفره استصلاح الأراضي الرطبة وإنشائها من حلول؛
- بناء القدرات في التخصصات ذات الصلة بالأراضي الرطبة؛ و
- إجراء التقييم البيئي الاستراتيجي.

23. إضافة إلى ما تقدم، هناك حاجة إلى توجيه يستهدف شرائح من أصحاب المصلحة و المعنيين، بمن فيهم المجتمعات المحلية، الأعضاء المنتخبين في المجالس المحلية، والقطاع الخاص (لتسهيل التجارة في خدمات النظم البيئية والصناعة والإسكان)، والمنظمات غير الحكومية.

24. يشكل مديري الأراضي الرطبة أيضاً جمهوراً مميزاً. ففي حين أن ملمح أو شكل مديري الأراضي الرطبة ذوي علاقة بالتحضر أمرٌ لم يتضح بعد، إلا أنهم سيشكلون دون شك جمهوراً مميزاً وهاماً للتوجيهات الخصوصية.

الملحق

القضايا الرئيسية والحلول المستقبلية المحتملة للإدارة والتخطيط المستدام

للمناطق الحضرية والأراضي الرطبة

تهدف المبادئ المبينة أعلاه إلى تغطية القضايا الرئيسية التي تواجه الأراضي الرطبة نتيجة الضغوط المتزايدة مع التوسع الحضري. ويمكن تحديد القضايا الرئيسية ومسببات فقدان الأراضي الرطبة وتدهورها داخل وخارج المناطق الحضرية التي تركز عليها المبادئ فيما يلي:

(i) إن النزاعات القطاعية بين الدوائر الحكومية (أفقياً وعمودياً على حد سواء) وندرة أو غياب التخطيط والتنسيق المشترك غالباً ما تفشل في إدماج الأراضي الرطبة في عمليات صنع القرار بالشكل المناسب.

(ii) إن ترك القرارات المتعلقة باستخدام الأراضي الحضرية وتوزيع الأراضي لقوى السوق أو لنظم التوصيل الرسمية والعرفية لا يعد خياراً لسياسة مستدامة وسوف يسفر عن استمرار فقدان وتدهور الأراضي الرطبة.

(iii) هناك نقص واسع النطاق للتوعية بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية للأراضي الرطبة وخدمات النظم البيئية التي توفرها، ويكون هذا بشكل مباشر وأيضاً من خلال الحفاظ على الموارد المائية التي يعتمد عليها سكان الحضر.

(iv) الافتقار إلى القيادة، وضعف الحوكمة وعدم الإنصاف هي مشكلة مستمرة.

(v) هناك افتقار عام للسياسات والقوانين التي تحمي الأراضي الرطبة، إضافةً إلى الافتقار لآليات التشريع لإنفاذها.

(vi) الافتقار للبنية التحتية والموارد المالية والبشرية التي تحول دون التخطيط والإدارة المستدامة للأراضي الرطبة الحضرية وشبه الحضرية.

(vii) تشكل حالة عدم الاهتمام المعنوي من قبل العديد من قطاعات المجتمع والحكومة، والقضايا المرتبطة بالفساد عائقاً يحول دون الاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة.

(viii) غالباً ما يكون هناك ضعفاً في تعريف أو فهم ماهية "الأراضي الرطبة". ويتفاقم هذا الأمر بسبب الافتقار إلى قوائم جرد الأراضي الرطبة التي من شأنها رفد عملية التخطيط الحضري.

(ix) إن زيادة السكان والكثافة السكانية، غالباً بسبب الفقر في المناطق الريفية يجبر على الهجرة إلى المراكز الحضرية.

(x) إن التغير المناخي هو مسبب مباشر للتغير، لكنه يتسبب أيضاً بزيادة عدد اللاجئين البيئيين الذين يهاجرون إلى المراكز الحضرية، مما يفاقم الضغوط السكانية هناك.

(xi) إن ضعف في العدالة في الوصول إلى المنافع المستمدة من خدمات التنوع الحيوي للأراضي الرطبة وكذلك الفقر المستوطن في المناطق الحضرية يمكن أن يتسبب بالإفراط في استغلال الأراضي الرطبة وذلك للضرورة الاقتصادية.

(xii) إن التنمية غير المستدامة والمباني غير المرخصة والمستوطنات غير الرسمية، خاصة تلك الواقعة بالقرب من المناطق الساحلية، والأنشطة غير القانونية مثل التخلص من المخلفات، جميعها تسهم في فقدان وتدهور الأراضي الرطبة.

(xiii) عدم معالجة مياه الصرف الصحي الحضري يؤدي إلى تلوث الأراضي الرطبة مباشرة والتأثير على البيئة المائية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجريان السطحي من المخلفات الزراعية الكيميائية وأيضاً من الصناعة لها تأثيرها على الأراضي الرطبة.

(xiv) إن الضغط على مصادر المياه من أجل الاستهلاك البشري والصناعي يؤدي إلى شح في المياه والأمن المائي داخل وخارج نطاق المناطق الحضرية على حد سواء.

(xv) لا زالت الأراضي الرطبة في الكثير من الأحيان مرتبطة بأمراض مثل الملاريا، وينتهي الأمر أحياناً في الصرف الصحي والظمر في الأراضي الرطبة، ولا بد من أن يكون هناك الإدراك الأعمق لأهمية الأراضي الرطبة الصحية في تحسين صحة الناس وسبل عيشهم.

(xvi) إن الإدارة غير المناسبة للأراضي الرطبة قد أسهمت في خفض مرونة المدن في مواجهة الكوارث، وأكثر من ذلك خفض القدرة على الانتعاش ما بعد الكوارث.

(xvii) إن عملية استخراج المواد الجيولوجية مثل الرمل والملح والمعادن، في المناطق الخارجة عن حدود البلديات من أجل البناء والتنمية لدعم التوطن الحضري، لا بد أن تدار بطريقة حذرة.

(xviii) إن الإفراط في استخراج موارد الأراضي الرطبة وإدخال الأنواع الغريبة الغازية غالباً ما يتسبب بخسارة الموائل.

ولتخطي هذه الاعتبارات الهامة، يمكن تحديد مجموعة من الحلول الممكنة، والتي من شأنها رفد المبادئ الواردة أعلاه. وهي:

(i) رفع مستوى الفهم حول الدور الهام للأراضي الرطبة، بما أن هذا الأمر لا يتم تقديره جيداً بين عدد كبير من قطاعات التخطيط وغيرها؛

(ii) تحسين الوعي حول إيصال منافع الأراضي الرطبة على مختلف المستويات، بما في ذلك البرامج التعليمية في الجامعات، حملات التوعية العامة الأوسع نطاقاً، وتوفير المعلومات المستهدفة عبر الدوائر الحكومية؛

(iii) تحقيق سياسة تخطيط حضري تنموية أكثر حساسية، بما في ذلك أطر العمل الإنمائية والتقسيم المكاني لحماية خدمات النظم البيئية (خاصة تلك المرتبطة بالأراضي الرطبة)، وتناول قضايا إدارة المياه على نطاق مناسب؛

(iv) زيادة التركيز من قبل الحكومات على حماية مناطق الأراضي الرطبة، حتى لو تطلب الأمر اللجوء للدفع للناس مقابل الانتقال إلى مناطق أخرى أقل حساسية، على سبيل المثال، من خلال نظم تعمل على توفير استخلاص مقابل خدمات النظم البيئية؛

(v) الوضوح في طرح الأراضي الرطبة كبنية تحتية طبيعية في التخطيط الحضري، بما في ذلك في تخطيط الأراضي وتخطيط جميع مناحي إدارة المياه، مثل إدارة مياه الأمطار والعواصف، الموارد المائية ومعالجة المياه؛

(vi) معالجة الأراضي الرطبة ليست كمجرد مناطق ذات أهمية للحفاظ على الطبيعة في حد ذاتها، بل كعنصر من العناصر الرئيسية في البنية التحتية الحضرية لإدارة المياه ومكون أساسي في توفير الموارد المائية؛

(vii) تحسين السياسات والأطر القانونية التي تعمل على حماية الأراضي الرطبة، وضمان إنفاذها وتنظيمها؛

(viii) استخدام الأراضي الرطبة كنظم طبيعية لمعالجة مياه الصرف من أجل التخفيف من التلوث الحضري والترسب، خاصة لأغراض تحسين النظافة؛

(ix) الأخذ بالاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة داخل حدود المناطق الحضرية وخارجها على حد سواء، وفهم الترابط بين الأحواض المائية / مستجمعات المياه وعلاقتها؛

(x) ضمان مشاركة أصحاب المصلحة والمعنيين وإشراكهم، في تحديد المشكلة وحلها، مما يشكل عنصراً أساسياً في تحقيق المدن المستدامة - وبالرغم من كونه أمراً أساسياً للنجاح المستقبلي، لا زالت هذه المشاركة ضعيفة في الوقت الراهن؛

(xi) وضع برامج محددة تهدف إلى إفادة وإشراك المجتمعات المحلية في الإدارة المستدامة للأراضي الرطبة.